الحية كدجاج ونعام وحمام ولذلك العصافير والاوز والبط ونحوها لانه المفهوم عند
الاطلاق والثاني يحنث بهذه البيوض من غير خلاف لحمام والعصافير والثالث لا يحنث الا ببيض
الدجاج والاوز والرابع لا يحنث الا ببيض الدجاج وفرع الماوردي على الثالث
انه يحنث باكل بيض النعام اهلية دون اهلية لا مصارقال المتولي ولا يحنث
باكل حصية المثانة وان حلف بالجصية واما المتصلب في الجوف الذي خرج بعد الموت
فالمجمع في زوائد الروضة الحنث باكله قال لا سمك وجراد فانه لا يحنث باكل
بيضهما لانه لا يوكل منفردا فلا يتناوله اليمين عليه قال الا درعي وبيض السمك
هو البطارخ فلو حلف لا يأكل بيض السمك حنث بالبطارخ لانه بيضه قال ولا يجوز
اكل مصارين السمك الملوحة مع بيضه لانها محنوشة على الباسة والبيض جمع
بيضة تقول باضت الطائر فهي بايض ودجاجة بياضة وبيوض اذا كثرت البيض
ورجل بياض يبيع البيض والبيض كله بالضاد لا بالظاء لان الظاء المشالة تنحط
لا فرق في الحنث بين اكله وحده او مع المحمر او في الطبخ او الظهر فيه فاما اذا اكله في شيء
لا يظهر صورته فيه كالناطف المعمول ببياضه لم يحنث قاله المتولي وبه اجاب المسعودي
فسعد بالجواب لما اقفلت المسالة على شيخه انقفاله فتوقف فيمن حلف لا يأكل البيض
ثم لقي رجلا فحلف ليأكلن مما في فيه فاذا هو بيض فقال المسعودي يتخذ منه ناطفا ويأكله
فيكون قد اكل مما في فيه ولم يأكل البيض فاستحسن ذلك منه قال واللحم على
نعم وخيل ووحش وطير لوقوع اسم اللحم عليه حقيقة قال تعالى ولحم طير مما يشتهون
والمراد بالنعم الابل والبقر والغنم والخيل من زوائده على المحرر وعلى الشرح والروضة
وقد صرح به ابن الصباغ وغيره قال لحم سمك لانه يصح ان يقال لما اكلت لحما
بل سمكا ولانه لا يفهم من الاطلاق عرفا وان سماه الله تعالى لحما طريا كما لا يحنث بالجلوس
في الشمس اذا حلف لا يجلس في ضوء السراج وان سماها الله تعالى سراجا وكما لا يحنث بالجلوس
على الارض اذا حلف لا يجلس على بساط وسماها الله تعالى بساطا وفي يحنث به لظاهر
الاية وظاهرا طلاق المصنف انه لا فرق بين المأكول وغيره وهو في المأكول بلا خلاف وفي
غيره كالميتة والخنزير والدب وجهان اقواهما في زوائد الروضة عدم الحنث لانه
يقصد باليمين المعتاد وانما واقع على المأكول شرعا كالبيع والنكاح هذا كله عند
الاطلاق فان نوى شيئا عمل عليه ولا فرق بين المطبوخ والمشوي واليابس والفديد والطري
وافتضاره هنا على استثنائه السمك ولم يذكر معه الجراد كما فعل في البيض فوقع الحنث
بالجراد والصواب عدم الحنث به وراد الرافعي تخريج خلاف فيه من الخلاف المتقدم
في باب الزكاة ان الجراد هل هو من جنس المحرم وحالفه المصنف فجزم في زوائد الروضة

بعدم

بعدم الحنث لعدم انصراف الاطلاق لغة قال وشحم بطن وكذلك شحم العين لانهما
يخالفان اللحم اسما وصفة وقال مالك اذا حلف لا يأكل لحما فاكل شحما حنث وان حلف لا
يأكل شحما فاكل اللحم لم يحنث لان اللحم مع الشحم يقع عليه اسم اللحم واللحم لا يدخل في الشحم
كما ان الله تعالى حرم لحم الخنزير فرغاب ذكره عن تحمله لانه داخل تحت اسم اللحم وحرم
على بني اسرائيل الشحوم بقوله حرمنا عليهم شحومهما فلم تحرم عليهم تلك اللحوم
لانه لم يدخل في اسم الشحم قال وكذا الكرش وكبده وطحاله وقلب في الاصح
لصحة نفيها في الحلف عند الاطلاق والثاني يحنث وبه قال ابو حنيفة لانها
في حكم اللحم ولا يحنث باكل المخ جزما والكرش بفتح الكاف وكسر الراء ويجوز اسكانها
مع كسر الكاف وفتحها وهي من الحيوان كالمعدة للانسان وهي مؤنثة وجمعها في القلة
كراش وفي الكثرة كروش والكبد مؤنثة وهي بكسر الباء ويجوز اسكانها مع فتح
الكاف وكسرها والجمع اكباد وكبود والطحال بكسر الطاء معروف قال
الجوهري ويقال ان الفرس كطحال له وهو مثل لسرعته وجريه كما يقال للبعير كالمرار
له ابن سارة له روي البيهقي في الشعب عن علي انه قال العقل في القلب والرحمة
في الكبد والرافة في الطحال قال واللحم تناوله يعني اللحم راسه ولسان لصدق
الاسم عليها والثاني لا لانه لا يطلق عليها الا مضافا والخلاف جار في لحم الخد والكارع
لكنه جزم هنا بطريقة الوجهين وصحح في الروضة تبعا للشرح القطع بالتناول وسكت
الشيخان هنا عن الجلود وفي الرافعي في باب الربا انها جنس لحم غير المحرم وذكر صاحب
الاستقصا هناك انها قبل ان يطلق وخشن من جنس اللحم لانها تنتفع بها في غير
المحرم لا كل فهي كسائر اجزاء اللحم فاذا غلظت وخشنت كانت جنسا آخر لانه لم تجر
العادة باكلها وهذا متعين هنا وقال ابن عبد ان الاخشن لفافة الدجاج وبها واحدة
لانها لا تدخل في مطلق اسم اللحم قال وشحم ظهر وجنب • وهو الابيض الذي لا اختلاط
الاحمر كانه لحم سمين وهذا احمر عند الهزال والسابي لانه لحم قال تعالى حرمنا عليهم شحومهما
الا ما حملت ظهورهما او الكائن شحما كان شحم البطن والعين وبهذا قال ابو حنيفة
قال وان شحم الظهر لا يتناوله الشحم وكذا شحم العين لما ذكرناه من كونه لحما
والثاني يتناوله لما قلناه من كونه شحما وقد ان كان الحالف عربيا فهو صحيح لانهم يعدون
ذلك شحما وان كان عجميا فمفوض لعرفهم قال وان الالية والسنام ليسا شحما ولا لحما
لانها مخالفان كلا منهما في الاسم والصفة والسابي هما لحم لقولهما من اللحم السمين والهالك
انهما من اللحم لانهما ينبتان فيه وانشهاه في الصلابة وعطف المصنف يقتضي قوة
الخلاف وهو قد عبر في الروضة بالصحيح وحكاية الخلاف في الالية والسنام فيه توقف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)